

## الإقتصادى العربى الكبير طلال أبوغزاله يتحدث لـ "روزاليوسف": الرئيس السيسى أحدث طفرة إقتصادية تدعو للدهشة

### (الجزء الأول)

10 آذار 2020

وسط مخاوف عالمية كبيرة بدأت حروب الجيل الرابع تدق طبولها فى أرجاء العالم، بعد أن تحولت كلياً من استخدام الجيوش والأسلحة لقتل المتحاربين إلى حرب باردة توظف فيها التكنولوجيا والتقنية لنهب ثروات وموارد الشعوب وضرب اقتصادها لتجويعها .. وسط كل تلك الأجواء التقت «روزاليوسف» الخبير الإقتصادى العربى المعروف طلال أبو غزالة، للحديث معه فى العديد من الملفات المصرية والعربية والدولية، والوقوف على أبعاد ما يحدث على الساحة العالمية. إذ حذر «أبو غزالة» من اندلاع حرب عالمية إقتصادية كبرى، طويلة الأمد، بدأت ملامحها تلوح فى الأفق، مؤكداً أنها ستعصف باقتصاديات عدد كبير من الدول الغربية وستؤدى إلى إفلاس بعضها.

"أبوغزاله" كشف، خلال حوارهِ الخاص معنا، أن خمس دول أوروبية ستعانى من محنة كبرى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون فى مقدمة المتضررين، فيما ستكون الإقتصادات الناشئة أكثر قدرة على التكيف مع الأزمة وفى مقدمتها الصين والهند. مشيراً إلى أن هناك تدهوراً كبيراً سيحدث فى أسعار الدولار فى الوقت الذى سيحتفظ فيه اليورو بمكانته كعملة موحدة. وإلى نص الحوار .

تحدثت عن حرب إقتصادية مقبلة، ما هى تفاصيلها؟ وفى أى مناطق تتوقع أن يجرى فيها هذا الصراع؟ وما هى أسبابه؟

على الأرجح سوف تبدأ هذه الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أنه يُتوقع أن تستمر لمدة أطول وسيكون أثرها جسيماً على إقتصادات الدول الغربية، مسببة ركوداً ومؤدية للعديد من حالات الإفلاس.

لقد فقدت الدول فى كل أنحاء العالم القيادة فى القضايا المتعلقة بالسياسات الدولية المالية والتجارية والعسكرية، أخذت هذه الدول تتخلى شيئاً فشيئاً عن تحالف دام مداه سبعة عقود مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت بتبني منظومات بديلة للتجارة الثنائية.

مثلاً مارك كارني، محافظ بنك إنجلترا، سبق وأن صرح فى يناير 2019 قائلاً: « فى نهاية المطاف، سوف يكون لدينا عملات احتياطية أخرى غير الدولار الأمريكي»، كما صرح غوردون براون، رئيس الوزراء البريطانى الأسبق، عند سؤاله عن تكرار أزمة 2008 قائلاً: «إننا نواجه خطر الانزلاق نحو أزمة مستقبلية، يجب أن ننتبه انتباهاً شديداً للمخاطر المتصاعدة، ولكننا نعيش فى عالم بلا قيادة، التعاون الذى رأيناه فى 2008 لن يكون ممكناً فى أزمة ما بعد 2018 من حيث عملت البنوك المركزية والحكومات معاً، كل ما سنفعله هو إلقاء اللوم على بعضنا البعض بدلاً من حل المشكلة». ولقد توقعت منذ عام 2017 أن يجلب عام 2020 معه أزمات اقتصادية وسياسية عالمية لا نظير لها، وذلك لأنه ليست السياسات الاقتصادية غير المنسقة للاقتصادات المتقدمة هى ما تساهم فى هذه الأزمة فقط، بل إن القرارات السياسية الخاطئة والسياسات غير الرشيدة ستمهد الطريق لحدوث محنة اقتصادية كبرى.

ومع ذلك، ستكون الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند أكثر قدرة على التكيف مع الأزمة، ومن المتوقع أن تزدهر مقارنة مع اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا، ومن الممكن أن تتعامل الصين بشكل أفضل مع أى أزمة من هذا النوع، نظراً لأن الدولة تمتلك النظام المصرفى المستقل عن الدولار وتسيطر عليه، حيث ستقوم الحكومة بالتفاعل أو اتخاذ إجراءات استباقية من أجل التعامل مع أى تأثير سلبى من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، خاصة وأنها لم تصل بعد إلى تحقيق كامل إمكانات نموها. كما أتوقع أن تعاني خمس دول أوروبية على الأقل من الأزمة فى العام المقبل، ولكن سيتم الحفاظ على عملة (اليورو) الموحدة، ستنمو البرازيل وروسيا والهند والصين وكوريا ومصر بمعدل ثابت خلال السنوات العشر المقبلة، وعلاوة على ذلك، أعتقد أنه خلال 10 سنوات، ستصبح بعض الدول الإفريقية أكثر تطوراً كما أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجى سوف تستمر فى النمو بسبب زيادة عائدات النفط بشكل رئيسى، وأتوقع أن تسلسل الأحداث سيكون على النحو التالى:

نحن ننتظر أزمة اقتصادية عالمية تؤدي إلى التضخم والكساد معاً (Stagflation)، ستؤدي الأزمة والصراع الناشئ إلى حرب عالمية ثالثة بين الولايات المتحدة والصين وسوف تضطر القوتين العظيمنتين للجلوس على طاولة واحدة وإنهاء الحرب، وستكون الضغوط الأمريكية على «هواوي» ضمن الحرب التقنية التى بدأت،

وستتشب حرب أجزاء الأدوات (المكونات) التقنية بين الصين وأمريكا لتؤدي إلى عواقب كارثية بالنسبة للبلدين وللعالم الصناعي بأكمله.

### أيهما أكثر خطورة الحرب التقنية أم التجارية؟

إن الحرب التقنية هي أكثر استفزازاً وخطورة من الحرب التجارية. وقد رد رئيس شركة هواوي (Ren Zhengfei) بأن شركته ستصمد أمام التحديات، لأن الحروب تنتهي باتفاقات، سوف ينشأ نظام عالمي جديد يحكمه العملاقان (G2) محل المجموعة العشرين (G20) والنظام الحالي، وستكون المنطقة العربية التي تعد أكثر تأثراً وتضرراً بالحروب والدمار، وفي نفس الوقت هي مصدر رئيسي للثروة في العالم، نقطة انطلاق عملية الإعمار وتوفير التمويل اللازم للبناء. وسيؤدي هذا إلى نهضة عربية من شأنها أن تبشر بخطة عالمية تقود الانتعاش الاقتصادي العالمي تشبه خطة (مارشال) ولكن على مستوى العالم.

### ما أكثر الدول التي ستتضرر من هذه الحرب؟ وما هي الأسباب؟

لا يمكن التعميم حول الدول التي ستواجهها الأضرار خلال هذه الحرب المحتملة، لكن من المتوقع أن تكون أول المتأثرين الولايات المتحدة الأمريكية وخمسة دول أوروبية وبعض من الإفريقية والآسيوية. وعندما أقول حرب عالمية ثالثة فأنا لا أقصد بأن هناك جيوشاً ستدخل إلى الدول الأخرى، لا أقصد بأن هناك حرباً بالمعنى التقليدي على الأرض، لكن ما أقصده هو حدوث احتكاكات عسكرية تتصاعد إلى أن تصبح حرباً عسكرية محدودة تمتد ما بين المنطقة العربية وهذه طبيعة الأمور لأننا في المنطقة العربية نمثل قواعد للقوات الأمريكية، وتنتقل إلى بحر الصين وهو الهدف، نحن لسنا الهدف من هذه الحرب لكن قد نتضرر منها؛ لأننا في وسط الطريق بين أمريكا والصين.

وللكشف عن أسباب الأزمة أستطيع أن أقول إن الولايات المتحدة شهدت نموًا في الناتج المحلي بنسبة 2.5% ما يشكل مؤشرًا مريحًا بعدم وجود أزمة، لكنني أعتقد أن السبب في هذا النمو يعود لزيادة طلب المستهلكين بسبب السيولة الزائدة التي ضختها حكومة الولايات المتحدة في السوق، لا تشكل هذه النسبة مؤشرًا على انتعاش حقيقي، فالولايات المتحدة وبقية دول العالم المتقدمة تسير باتجاه أزمة هيكلية بسبب هشاشتها الاقتصادية مما سيجعل الأمور أسوأ بسبب الديون العامة والخاصة، وهكذا ستصبح الحكومات أقل قدرة على تقديم الخدمات في قطاعات التعليم، والصحة، والتوظيف، والتقاعد..

الخ، فيما سيظل معدل البطالة في ازدياد، وعلينا أن ندرك أننا نشهد تغيراً نموذجياً في الأوضاع العالمية.

بالإضافة الى ذلك، من المتوقع أن يستمر ارتفاع نسب التضخم فى الولايات المتحدة، ونتيجة الركود والبطالة وانخفاض معدلات النمو سىضطر مجلس الاحتياطي الفدرالى إلى رفع معدلات الفائدة على الدولار الأمريكى، وهذه الإجراءات قد تعقد الوضع بشكل أكبر، فيما يتعلق بالأسهم، فقد بدأت بالانخفاض بعد أن وصلت الى مستويات ارتفاع كبيرة فى أوائل أكتوبر 2018 وفى فبراير 2020 ، أما صناديق الاستثمار فقد واجهت السنة الأسوأ لها منذ أزمة 2008، كما سجلت الديون العامة مؤخرًا رقمًا قياسيًا وصل إلى 15.4 تريليون دولار فى مارس 2018 بزيادة قدرها 2.74 مليار دولار عن الذروة الماضية التى سبقت الركود العظيم، ونحن على الأرجح فى «فقاعة ديون عالمية» حذر منها جيم روجرز، مدير الصندوق الاحتياطي، قائلًا إن إنهيارا قد يحدث وسيكون الأكبر فى حياته وفى حالة إضافة الديون الخاصة التى تقدر بـ 6.2 تريليون دولار إلى الديون العامة، يرتفع بذلك الدين الوطنى الأمريكى ليصل إلى 21.6 تريليون دولار. ونتيجة لقيام المجلس الاحتياطي الفيدرالى بطباعة النقود باسم «التيسير الكمي»، فقد أصبحت تكلفة المال رخيصة، ما خلق شعورًا بالغنى المصطنع، ذلك فى حين أن المجلس الاحتياطي الفيدرالى يسير باتجاه معاكس لسياسة رفع الفوائد للسيطرة على أسواق المال من أجل تجنب التضخم والآثار الجانبية غير المرغوبة، إنَّ حجم الاقتصاد الأمريكى الذى يشكل 25% من الاقتصاد العالمى يصل إلى 20 تريليون دولار، ولكن كما أشير أعلاه، فإن الدين الوطنى الأمريكى الإجمالى (21.6 تريليون دولار) يشكل 107% من الناتج المحلى الإجمالى.

من جهة أخرى، يشكل اقتصاد الصين نصف اقتصاد الولايات المتحدة فقط، ولكن فى حالة تم تعديله وفقاً لتعادل القوة الشرائية الصينية سيكون الاقتصاد العالمى الأكبر منذ 10 سنوات، استخدمت الولايات المتحدة عملية شجّ (تكسير) الصخور أو (fracking) الاسم الشائع للحصول على النفط والغاز من الأرض عن طريق حقن سائل بضغط مرتفع فى بئر عادية، وبحلول عام 2017، لم تعد العملية قادرة على البقاء تجاريًا؛ وتبعًا لذلك، تحولت الولايات المتحدة جزئيًا إلى مستورد للنفط، وبالرغم من ارتفاع الأسعار مجددًا أوائل عام 2019 ، إلا أن استكشاف التكسير انحسر مجددًا عندما رفضت بعض الولايات السماح بذلك، ويبدو أن هذا التوجه سىستمر فى التصعيد.

### ما تقييمك لمعدل نمو الناتج القومى فى مصر؟

. معدل نمو الناتج القومى فى مصر اليوم يزيد على 8% وهى النسبة الأعلى فى العالم متقدمة على الصين، الذى يصل معدل نموها 6%، حيث يعود سبب ارتفاع النمو إلى سببين، عدد السكان الكبير، واستثمارها فى البنية التحتية لبناء الثروة.

**تحدثت أن مصر ستصبح سادس اقتصاد عالمياً بحلول عام 2030 ، فما المعطيات التي تؤهلنا لذلك؟**

. نعم بالفعل، أقول دائماً بأن أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هو أن نقوم بصنعه وأن نكون طرفاً فيه، وألا ننتظر ماذا سيحدث، وكما أكرر دائماً أن الأزمة فرصة يجب أن ننتهزها، ومصر تملك فرص كبيرة، وقناعتى بذلك بنيت على أمرين الأول، دراسة أمريكية أكدت أن نمو الاقتصاد المصرى يرتفع بشكل مذهل، وأصبح اقتصاداً متنوعاً، يركز على روافد قوية، والثاني، أن الدول الأكثر تعداداً للسكان والأكثر شباباً هي الأقوى، فى عصر المعرفة، لأن الطاقة الإنتاجية فى عصر المعرفة لا تقاس بحجم رأس المال، وإنما تقاس بقيمة الابتكار والأفكار العصرية، لذلك فإن الدول ذات التعداد السكانى، والأكثر شباباً، مثل الهند ومصر، فرصها كبيرة للغاية فى تحقيق نمو سريع، بالإضافة إلى الرؤية المصرية الشاملة والقائمة على الاستثمار فى البنية التحتية، وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية والدخول فى أسواق جديدة، كل ذلك يسهم فى مجابهة الازدياد فى معدل التضخم والبطالة والتنمية البشرية.

**ما الفرص المتاحة لمصر للنهوض باقتصادها؟**

من الصعب إعطاء وصفة خاصة لكل دولة، ولكن مصر تمتلك من الخبرة والخبراء القادرين على وضع حلول لتحسينها، وإن ما يتم إنجازه من مشروعات فى مختلف المجالات، على أرض الواقع، وبسرعة مذهلة يدعو للدهشة، هناك فرصة كبيرة ببناء استراتيجيات نمو إقليمية محددة ومركزة، واعتماد الكفاءات التقنية والابتكارية وتعزيزها، والتأكيد على دور الاستدامة، كما ينبغى أن تركز الأعمال التجارية على محفزات النمو طويلة الأجل وليس اللجوء ببساطة إلى خفض التكاليف، وكما تحدثت سابقاً فإن مصر ستنبوأ مكانة بارزة بين الدول القوية اقتصادياً عام 2030، وتكمن قدرة الدولة المصرية على الاستثمار فى التعليم والتطوير المؤسسى فى القدرة على التوسع فى نطاق ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية وإمكانية الدخول إلى أسواق جديدة، ويتقدم ذلك كله وجود إرادة سياسية تدعم تحسين العلاقات مع الجوار وإبرام اتفاقيات اقتصادية مشتركة، وإيجاد حلول استراتيجية لقضايا المياه والطاقة.

**كيف ترى البيئة الاستثمارية فى مصر؟**

إن مصر هى الأولى أفريقياً فى حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، والثالثة على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا وفقاً لعدد المشروعات، كما أن 15% من الرؤساء التنفيذيين لمنطقة الشرق الأوسط اختاروا مصر كثنائى أفضل سوق أجنبي، لتحقيق نمو محتمل للشركات فى عام 2019، وكما أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن مصر

شرعت فى إصلاحات وبرامج هيكلية اقتصادية كبرى تمهد الطريق لنمو واسع واقتصاد قوى، حيث أن هناك إقبالاً من المستثمرين الدوليين على الفرص الواعدة بالسوق المصرية؛ بفضل تطبيق الحكومة لحزمة الإصلاحات الاقتصادية الفعالة. ويعد تحسن ترتيب مصر فى التقارير الدولية جانباً مساهماً فى جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية، لأنه يعكس قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وملائمة مناخها للاستثمارات الأجنبية؛ حيث إن المستثمر دائماً ما يبحث عن الدولة التى توفر له البيئة المناسبة والمناخ المناسب لتعظيم استثماراته سعياً لتحقيق المزيد من الأرباح، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من تحسن ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية من خلال البناء على ما تقدم من نجاح ومواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة من تشريعات وبنية تحتية وغيرها من المعايير الأخرى التى يشتمل عليها التقرير، وتساهم فى تيسير وتسهيل عمل المستثمرين والمشروعات الاستثمارية الخاصة بهم، وكذلك من خلال استغلال هذا التقدم فى الترويج لكون مصر بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات على الصعيدين الداخلى والخارجى.